أقوال العلماء في العمل بالحديث الضعيف

عرض ونقد وترجيح

تأليف الدكتور
نايف بن قبلان بن ريف بن قسيان السليفي العتيبي
أستاذ مشارك وعضو هيئة التدريس بكلية
الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة
جامعة أم القرى
بمكة المكرمة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

أقوال العلماء فى العمل بالحديث الضعيف

- عرض ونقد وترجيح -

الحمد لله الحكيم ، العليم ، الخبير ، البصير ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، البشير ، النذير ، وعلى آله وأتباعه السائرين على نهجه المنير ، الذين ضبطوا لحفظ سنته كل شاردة وواردة ، وردوا عنها كيد كل مفتر وكائد ، وحفظوها وحافظوا عليها من الأقارب والأباعد ، فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء ، إنه سميع مجيب .

وبعد :

فمعلوم أن السنة النبوية المطهرة هى المصدر الثانى من مصادر التشريع الإسلامى بعد القرآن الكريم ، فهى مفسرة لنصوصه ، ومبينة لمعناه ، كما قال الله تعالى :

﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [١] وأمرنا الله عز وجل بإتباعها ، ونهانا عن محالفتها ، كما قال تعالى :

﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾ [٢] فكل الخير فى امتثال ما جاء به ﷺ ، وكل الشر فيما نهى عنه ﷺ .

١- سورة النحل آية ٤٤ .
٢- سورة الحشر آية ٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد أدرك علماء الإسلام أهمية السنة النبوية ، قديماً وحديثاً وبذلوا قصارى جهدهم فى سبيل خدمتها رواية ودراية ، فاهتموا فيما يتعلق بعلم الرواية بنقل كل ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول ، أو فعل ، أو صفة خلقية ، أو خلقية ، نقلاً دقيقاً محرراً .

ولم يقف العلماء عند حد النقل فقط ، بل دونوا ذلك فى المصنفات المفيدة وفى مقدمتها الصحيحان : صحيح البخارى ، للإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخارى (١٩٤ - ٢٥٦هـ) العالم الجليل ، العلامة المتمكن فى معرفة صحيح الأحاديث من سقيمها [١] ، وكتابه هذا أصح كتب الحديث .

ثم صحيح مسلم للإمام أبى الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى (٢٠٤ - ٢٦١هـ) العالم الجليل العلامة المتمكن فى معرفة صحيح الأحاديث من سقيمها أيضاً [٢] وكتابه هذا يأتى عند العلماء فى المرتبة الثانية بعد صحيح البخارى .

وقد أجمع علماء الإسلام على قبول ما جاء من الأحاديث فى هذين الصحيحين ، فما وجد فيهما من الأحاديث لا تحتاج إلى البحث عن صحته ، لثبوتها بالإجماع المذكور .

أما كتب الأحاديث الأخرى ففيها الحديث الصحيح والحسن والضعيف وللعلماء فيها جهود عظيمة فى جمعها، وبيان صحيحها

١- انظر ترجمته فى العبر للذهبى ٣٦٧/١-٣٦٨ وتهذيب التهذيب ١٤٤/٩ والأعلام للزركلى .

٢- انظر ترجمته فى تهذيب التهذيب ١٢٦/١٠ - ١٢٨ والأعلام للزركلى ٢٢١/٧ - ٢٢٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من سقيمها . وما فيها من الأحاديث الصحيحة والحسنة احتج العلماء بها أيضاً كما احتجوا بما فى الصحيحين ، واختلفوا فيما جاء فى تلك الكتب من الأحاديث الضعيفة غير الموضوعة فمنهم من عمل بها ، ومنهم من منع العمل بها ، ومنهم من أجازها فى الفضائل ونحوها ، ومنعها فى الأحكام .

وما زال الاختلاف فى حكم الاحتجاج بها قائماً إلى عصرنا هذا ، بين العلماء والباحثين ، وطلبة العلم ، مما جعل هذا الموضوع حياً صالحاً للبحث والدراسة ، فانشرح له صدرى وعقدت العزم على الكتابة فيه ، لعرض أقوال أهل العلم فيه ، ووجهات نظرهم ، وما تعتمد عليه من أدلة مع مناقشتها ، وبيان الراجح منها ، واخترت لهذا البحث القيم عنواناً يناسبه ألا وهو " أقوال العلماء فى العمل بالحديث الضعيف - عرض ونقد وترجيح - " ودعانى إلى اختياره أسباب منها :

١- أهمية هذا الموضوع القيم ، وفائدته العلمية للعام والخاص ، فهو جدير بالبحث والدراسة .

٢- خطورة هذا الموضوع ، وخشية الزلل فيه بالوقوع فى الكذب على رسول الله ﷺ ، مما يجعل الحاجة ماسة إلى بيان حكمه فى الشرع الإسلامى بأسلوب واضح حتى لا يقع المسلم فى مكروه أو محرم .

٣- اختلاف أهل العلم فى بيان حكمه ، وحاجة الناس إلى تحقيق القول فيه،والوصول إلى القول الراجح بناءً على قوة الأدلة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤- حب الاشتغال بسنة الرسول ﷺ ، والمحافظة عليها ، والعناية بها ، وخدمتها شرف عظيم للمسلم ، فيه الثواب الجزيل من الله عز وجل ، أسأل الله تعالى أن لا يحرمنا من ذلك إنه سميع مجيب .

٥- الرغبة فى إظهار هذا الموضوع القيم فى علوم الحديث الشريف ، لينضم إلى مكتبة الحديث وعلومه الإسلامية المعاصرة - زادها الله علماً وشرفاً وحفظها من كل سوء ومكروه - فينتفع به محبو السنة المطهرة وعلومها .

أما منهج البحث فى هذا الموضوع فهو كما يلى :

١- تحديد مفهوم الحديث الضعيف فى اللغة ، وعند العلماء فى الاصطلاح ، وبيان أقسامه .

٢- العناية بتتبع أقوال العلماء فى العمل بالحديث الضعيف ، وأدلتهم وبيان وجهة نظرهم مع المناقشة وبيان الراجح .

٣- عزو الآيات القرآنية التى تمر فى البحث إلى سورها فى القرآن الكريم .

٤- تخريج الأحاديث النبوية على النحو الآتى :

أ- إذا كان الحديث فى الصحيحين ، أو فى أحدهما اكتفيت بعزوه إليهما ، أو إلى أحدهما .

ب- وإذا كان الحديث فى غيرهما عزوته إلى مصدره ، مسترشداً بأقوال العلماء فى الحكم عليه .

٥- ترجمة الأعلام الوارد ذكرهم فى متن البحث ترجمة موجزة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٦- بيان خاتمة للبحث : تتضمن أهم النتائج التى توصل إليها البحث .

٧- قمت بعمل الفهارس العلمية الضرورية وكانت على النحو الآتى :

- فهرس المصادر والمراجع .

- فهرس الموضوعات .

هذا وقد اقتضت خطة البحث أن تكون من مقدمة : تتضمن أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، ومنهج البحث فيه ، وتمهيد يشتمل على تعريف موجز للحديث الضعيف فى اللغة والاصطلاح وبيان أقسامه ثم أربعة مباحث .

المبحث الأول : بيان أقوال العلماء القائلين بعدم جواز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً .

المبحث الثانى : بيان أقوال العلماء القائلين بجواز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً .

المبحث الثالث : بيان أقوال العلماء بجواز العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال ونحوها دون الأحكام .

المبحث الرابع : مناقشة الأقوال وبيان الراجح .

وبعد هذه المباحث خاتمة تتضمن أهم النتائج التى وتوصل إليها البحث ثم الفهارس .

ولا يسعنى فى ختام هذه الكلمة الموجزة إلا أن أتقدم بخالص

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شكرى وتقديرى بعد الله تعالى لجميع أساتذتى أهل العلم والفضل الذين أفدت كثيراً منهم ومن دروسهم النافعة وتوجيهاتهم الموفقة وأخص بالذكر منهم أستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور / عويد بن عياد المطرفى وأستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور / جلال الدين إسماعيل عجوة وأستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور / أمين محمد عطية باشا الذين أفادونى فى هذا البحث بتوجيهاتهم القيمة وآرائهم السديدة فجزاهم الله عنى وعن طلاب العلم خير الجزاء .

هذا وأسأل الله العلى القدير أن يجعل عملى فى هذا البحث وغيره خالصاً لوجه الكريم ، وأن يحمينى من الزلل ، والخطأ ، والإساءة فى القول والعمل ، وأن يتغمدنى برحمته الواسعة ، ووالدى وأسرتى وجميع مشايخى الأعلام ، والعلماء الأجلاء ، أهل العلم ، والفضل والمسلمين ، إنه على كل شىء قدير .

كتبه

الدكتور / نايف بن قبلان بن ريف بن قسيان السليفى العتيبى

أستاذ مشارك وعضو هيئة التدريس بقسم الكتاب والسنة

بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

حرر فى صباح الأربعاء ١٤٢٠/٣/٢هـ بمكة المكرمة - شارع الحج - زادها الله شرفاً وآمناً وحماها من كل سوء ومكروه إنه ولى ذلك والقادر عليه .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التمهيد

ويشتمل على أمرين :

أ - تعريف الحديث الضعيف فى اللغة والاصطلاح .

ب - لمحة موجزة فى بيان أقسام الحديث الضعيف .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أ. تعريف الحديث الضعيف في اللغة والاصطلاح :

الحديث في اللغة : نقيض القديم .

والحديث : الخبر ، يأتي على القليل والكثير ، ويجمع على أحاديث على غير قياس [١] .

وهو كل كلام يبلغ الإنسان من جهة السمع ، أو الوحي ، في يقظته أو منامه ، يقال له حديث ، وبهذا المعنى سمي القرآن الكريم حديثًا لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ [٢] وسمي ما يُحدث بع الإنسان في نومه ﴿ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ ﴾ [٣] [٤] .

وأما الحديث النبوي في اصطلاح العلماء :

فإن للعلماء أقوالاً في تعريفه في الاصطلاح وأوجزها فيما يلي:

١- قال ابن الأكفاني [٥] : - رحمه الله تعالى - علم الحديث الخاص بالرواية: " علم يشتمل على أقوال النبيﷺ وأفعاله ، وروايتها ، وضبطها ، وتحرير ألفاظها " [٦] .

١- انظر الصحاح للجوهري ٢٧٨/١ مادة (حدث) ولسان العرب لابن منظور ١٣/٢ مادة (حدث) .

٢- سورة النساء آية ٨٧ .

٣- سورة يوسف آية ١٠١ .

٤- انظر بصائر ذوي التمييز للفيروزأبادي ٤٣٩/٢ ومباحث في علوم القرآن للشيخ / مناع القطان صـ٢٠ .

٥- هو هبة الله بن أحمد بن أحمد بن محمد بن هبة الله أبو محمد الأمين الأنصاري الدمشقي ابن الأكفاني (٤٤٤ - ٥٢٤هـ) قال عنه ابن العماد الحنبلي :" وكان ثقة فهما شديداً العناية بالحديث والتاريخ ، كتب الكثير وكان من كبار العدول " انظر شذرات الذهب ٧٣/٤ والأعلام للزركيلي ٧٠/٨ - ٧١ .

٦- انظر تدريب الراوي ٢١/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا التعريف لم يشمل " تقريراته ، وصفاته ﷺ ، فهو تعريف غير جامع " .

٢- وقال الكرمانى [١] - رحمه الله تعالى - وحده هو " علم يعرف به أقوال رسول الله ﷺ ، وأفعاله ، وأحواله " [٢] .

وقال السيوطى [٣] - رحمه الله تعالى - بعد ذكره لهذا التعريف : " وهذا الحد مع شموله لعلم الاستنباط غير محرر " [٤] .

لأنه لم يشمل " تقريراته ﷺ " فهو غير جامع أيضاً .

٣- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية [٥] - رحمه الله تعالى - " الحديث النبوى هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حُدث به عنه بعد النبوة : من قوله ، وفعله ، وإقراره ، فإن سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة [٦] .

١- هو محمد بن يوسف بن على بن سعيد شمس الدين الكرمانى (٧١٧ _ ٧٨٦هـ) من علماء الحديث المشهورين من مؤلفاته (الكواكب الدرارى فى شرح صحيح البخارى) انظر ترجمته فى الدرر الكامنة ١٣/٤ ، ومفتاح دار السعادة ١٧٠/١ ، والأعلام للزركلى ١٥٣/٧ .

٢- انظر تدريب الراوى ٢١/١ .

٣- هو عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيرى السيوطى (٨٤٩ - ٩١٠هـ) الإمام الحافظ المؤرخ ، من مؤلفاته كتاب تدريب الراوى (انظر ترجمته فى شذرات الذهب ١/ ١١٩ ، والضوء اللامع ٥/١ ، وحسن المحاضرة ٢١٥/١).

٤- انظر تدريب الراوى ٢١/١ .

٥- هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحرانى الحنبلى (٦٦١ - ٧٢٨هـ) أبو العباس الإمام العلامة شيخ الإسلام صاحب المؤلفات الكثيرة النافعة ومنها (الفتاوى) انظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ ١٤٩٦/٤ ، وشذرات الذهب ٨٠/٦ - ٨٦ .

٦- انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ١٨ /٦ - ٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا التعريف لم يشمل " صفاته ﷺ " وقصر الحديث النبوى على ما بعد النبوة ، فهو غير جامع أيضاً .

٤- وقال الحافظ ابن حجر [١] - رحمه الله تعالى - " المراد بالحديث فى عرف الشرع ما يضاف إلى النبى ﷺ ، وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم " [٢] .

ونلاحظ فى تعريف الحافظ ابن حجر هذا : أن لفظ الحديث عام يطلق على ما أضيف إلى الرسول ﷺ ، ولكنه لم يفصله ، فهو مجمل .

٥- وذكر الإمام السخاوى [٣] بأن الحديث فى الاصطلاح " ما أضيف إلى النبى ﷺ قولا له ، أو فعلاً ، أو تقريراً ، أو صفة حتى الحركات والسكنات فى اليقظة والمنام " [٤] .

وهذا التعريف هو أشمل وأوضح التعاريف السابقة ، حيث أضاف فى التعريف " تقريراته وصفاته ﷺ " ولم يشترط بعد النبوة ، فهو أرجح الأقوال فى نظرى - والله أعلم - لاشتماله على المقصود وهو المشهور ، والمعتمد عند جمهور المحدثين .

١- هو أحمد بن على بن حجر العسقلانى (٧٧٣ - ٨٥٢هـ) أبو الفضل شهاب الدين الإمام الحافظ العلامة المشهور من مؤلفاته (فتح البارى شرح صحيح البخارى) انظر ترجمته فى حسن المحاضرة ٣٦٣/١ وشذرات الذهب ٢٧٠/٧ ، والضوء اللامع ٣٦/٢ والبدر الطالع ٨٧/١ - ٩٣ .

٢- انظر فتح البارى ١٩٣/١ .

٣- هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد شمس الدين السخاوى (٨٣١ - ٩٠٢هـ) عالم بالتفسير والحديث والأدب من مؤلفاته فتح المغيث ، انظر ترجمته فى الكواكب السائرة ٥٣/١ وشذرات الذهب ١٥/٨ ، والأعلام للزركلى ١٩٤/٦ - ١٩٥ .

٤- انظر فتح المغيث ٨/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

" ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة خلقية ، أو خلقية " (١) .

كما أن هذه التعاريف الخمسة المذكورة تتفق فى إطلاق لفظ الحديث على ما جاء عن النبى ﷺ دون غيره من الخلق .

وزاد بعض العلماء فى تعريف الحديث أقوال الصحابة والتابعين وفعلهم وتقريرهم كما جاء فى قول الطيبى (٢) - رحمه الله تعالى " الحديث أعم من أن يكون قول النبى ﷺ ، والصحابى والتابعى وفعلهم ، وتقريرهم " (٣) .

وقال الأستاذ الدكتور / محمد الخطيب ، وفقه الله : " إذا أطلق لفظ (الحديث) أريد به ما أضيف إلى النبى ﷺ ، وقد يراد به ما أضيف إلى صحابى ، وتابعى ، ولكنه غالبا ما يقيد فى مثل هذه الحال " (٤) .

والضعيف فى اللغة : الضَّعف والضُّعف : خلاف القوة .

١- انظر جواهر الأصول فى علم حديث الرسول للإمام أبى الفيض محمد بن محمد الفارسى صـ٢٤ وقواعد التحديث فى فنون مصطلح الحديث للقاسمى صـ٦١ وتوجيه النظر إلى أصول الأثر للجزائرى صـ٣٧ وتيسير مصطلح الحديث للأستاذ الدكتور / محمود الطحان صـ١٤ وأصول الحديث للأستاذ الدكتور / محمد الخطيب صـ٣١ - ٣٢ .

٢- هو الحسين بن محمد بن عبد الله شرف الدين الطيبى (... - ٧٤٣هـ) من علماء الحديث والتفسير والبيان ، من مؤلفاته (الخلاصة فى أصول الحديث) انظر ترجمته فى الدرر الكامنة ٦٨/٢ ، والبدر الطالع ٢٢٩/١ ، والأعلام للزركلى ٢٥٦/٢ .

٣- انظر الخلاصة فى أصول الحديث للطيبى صـ٣٥ وتدريب الراوى ٢٤/١ .

٤- انظر أصول الحديث للأستاذ الدكتور / محمد الخطيب صـ٣٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقيل : الضعف بالضم فى الجسد ، والضعف بالفتح فى الرأى ، والعقل ..

وقيل : هما معا جائزان فى كل وجه ، وخص الأزهرى [١] بذلك أهل البصرة فقال : هما عند أهل البصرة سيان فيستعملان معا فى ضعف البدن وضعف الرأى [٢] .

والحديث الضعيف فى اصطلاح المحدثين عرفه الحافظ ابن الصلاح [٣] فقال : " كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن المذكورات فيما تقدم فهو حديث ضعيف " [٤] .

والمقصود بالصفات المذكورة هى الشروط الخمسة التى ينبغى أن تتوفر فى الحديث الصحيح وهى :

(١) اتصال السند .

(٢) عدالة الرواة .

(٣) تمام الضبط .

١- هو محمد بن أحمد بن الأزهر الهروى أبو منصور الأزهرى (٢٨٢ - ٣٧٠هـ) إمام فى اللغة والأدب من مؤلفاته (تهذيب اللغة) تنظر ترجمته فى آداب اللغة ٣٠٨/٢ ومفتاح السعادة ٩٧/١ ، والأعلام للزركلى ٣١١/٥ .

٢- انظر لسان العرب لابن منظور ٢٠٣/٩ - ٢٠٨ مادة (ضعف) والصحاح للجوهرى ١٣٩٠/٤ - ١٣٩١ مادة (ضعف) .

٣- هو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردى الشهرزورى (٥٧٧ - ٦٤٣هـ) المشهور بابن الصلاح المحدث الحجة الفقيه الأصولى الشافعى من مؤلفاته (علوم الحديث) انظر ترجمته فى وفيات الأعيان ٣١٢/١ ، وشذرات الذهب ٢٢١/٥ ، والأعلام للزركلى ٣٦٩/٤ .

٤- انظر علوم الحديث لابن الصلاح صـ٣٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٤) عدم الشذوذ .

(٥) عدم العلة .

والكلام على هذه الشروط يأتى محله فى تعريف الحديث الصحيح ، والحديث الحسن يتفق مع الحديث الصحيح فى هذه الشروط إلا الشرط الثالث (تمام الضبط) فإن الحسن رواته أو أحدهم أخف ضبطاً من رواة الحديث الصحيح .

وتبع ابن الصلاح على تعريف الحديث الضعيف هذا النووى [١] وابن كثير [٢] .

واعترض على هذا التعريف العراقى [٣] وذكر أنه لا احتياج لضم الصحيح إليه ، فإنه حيث قصر عن الحسن ، كان عند الصحيح أقصر [٤] .

١- انظر تقريب النووى مع تدريب الراوى ١٥١/١ .
والنووى:هو يحيى بن شرف بن مرى بن حسن النووى الشافعى(٦٣١ - ٦٧٦هـ) أبو زكريا محيى السنة ، عالم بالحديث والفقة واللغة من مؤلفاته (شرح صحيح مسلم) انظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ ١٤٧٠/٤ وطبقات الشافعية ٣٩٥/٨ ، وشذرات الذهب ٣٧٨/٧ .

٢- انظر اختصار علوم الحديث لابن كثير مع الباعث الحثيث صـ٤٣ .
وابن كثير : هو إسماعيل بن عمر بن كثير القرشى الشافعى عماد الدين أبو الفداء (٧٠١ - ٧٧٤هـ) الإمام المحدث المفسر العلامة المشهور من مؤلفاته (تفسير القرآن العظيم) انظر ترجمته فى أنباء العمر ٣٩/١ ، والبدر الطالع ١٥٣/١ ، والدرر الكامنة ٣٩٩/١ ، والنجوم الزاهرة ١٢٣/١١ .

٣- هو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبى بكر بن إبراهيم العراقى أبو الفضل (٧٢٥ - ٨٠٦هـ) عالم بالنحو والغريب واللغة والقراءات والفقه وأصوله والحديث وغلب عليه واشتهر به من مؤلفاته (التقييد والايضاح مقدمة ابن الصلاح) انظر ترجمته فى أنباء العمر ٢٧٥/٢ وحسن المحاضرة ٣٦٠/١ ، وشذرات الذهب ٥٥/٧ ، والضوء اللامع ١٧١/٤ .

٤- انظر فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقى تأليف السخاوى ١١٢/١ - ١١٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب - لمحة موجزة فى بيان أقسام الحديث الضعيف :

ينقسم الحديث الضعيف إلى أقسام كثيرة :

قال ابن الصلاح :

" وأطنب أبو حاتم [١] بن حبان البستى فى تقسيمه فبلغ به خمسين قسماً إلا واحداً ، وما ذكرته ضابط جامع لجميع ذلك " [٢]

وينقسم الحديث الضعيف من حيث العمل به إلى قسمين رئيسين هما :

(١) **ضعيف منجبر** بغيره كتعدد الطرق أو نحوها وهو الذى يعمل به فى الفضائل وما شابهها ، والانجبار إنما يكون بمساو أو بأقوى ، أما بما هو أقل منه فلا .

(١) **ضعيف غير منجبر** ، ولا يشهد له أصل شرعى ، وهذا لا يعمل به قط لا فى الفضائل ولا غيرها [٣] .

والقسم الأول يسمى عند العلماء (الحديث الحسن لغيره) [٤] .

١- هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمى البستى (... - ٣٥٤هـ) أبو حاتم عالم فى الحديث والفقه واللغة والوعظ حتى الطب والنجوم والكلام من مؤلفاته (صحيح ابن حبان) انظر ترجمته فى العبر ٩٤/٢ وسير أعلام النبلاء ٩٢/١٦ ، وشذرات الذهب ١٦/٣ ومعجم البلدان ٤١٥/١ .

٢- انظر علوم الحديث لابن الصلاح صـ٤١ - ٤٢ ، والوسيط فى علوم ومصطلح الحديث للأستاذ الدكتور / محمد أبو شهبه صـ٢٧٦ - ٢٧٩ .

٣- انظر الوسيط فى علوم ومصطلح الحديث للأستاذ الدكتور / محمد أبو شهبه صـ٢٧٩ .

٤- انظر علوم الحديث لابن الصلاح صـ٣١ ونزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر صـ٤٥ وغيرها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما أن من أقسام الحديث الضعيف ما ليس له اسم خاص فيكون له اللقب العام وهو : الضعيف .

ومنها ما له لقب خاص به كالمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق والمدلس والشاذ والمنكر والمتروك والمعل والمضطرب والمدرج والمقلوب والموضوع وهو أشر أنواع الضعيف وأرذلها [1] .

١- انظر علوم الحديث لابن الصلاح ٤١ - ٤٢ والوسيط فى علوم ومصطلح الحديث لأبى شهبه صـ ٢٧٦ - ٢٧٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أقوال العلماء فى العمل بالحديث الضعيف

عرض ونقد وترجيح

المبحث الأول : فى بيان أقوال العلماء القائلين بعدم جواز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً .

المبحث الثانى : فى بيان أقوال العلماء القائلين بجواز العمـــــل بالحديث الضعيف مطلقاً .

المبحث الثالث : بيان أقوال العلماء القائلين بجواز العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال ونحـــــوها دون الأحكام .

المبحث الرابع : مناقشة هذه الأقوال وبيان الراجح .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قبل أن نورد أقوال العلماء فى العمل بالحديث الضعيف غير الموضوع نود أن نحرر موضع الخلاف والنزاع بينهم فى ذلك على النحو الآتى :

لا خلاف بين أهل الحديث فى عدم جواز العمل بالحديث الضعيف الذى لا ينجبر ، كأن يكون سبب ضعفه فسق الراوى ، أو كذبه ، فهذا مردود لا يحتج به مطلقاً ، لا فى العقائد ، ولا فى الأحكام ، ولا فى فضائل الأعمال ، ولا فى غيرها .

وعللوا ما ذهبوا إليه بأن هذا الحديث قد بلغ من الضعف درجة جعلته غير صالح لأن يعتبر به ، وبأن هذا الحديث لا يصلح أن يكون مصدراً من مصادر الدين فى الأحكام ، ولا فى فضائل الأعمال ، لأن فضائل الأعمال كالأحكام كلاهما معتبر من أمور الدين ، ومبادئه التى تنسب إليه ، وترشد عليه ، ومن خصال الإسلام التى تميزه ، ويصير بها عنه فهى عنوان عليه [١] .

أما موضع الخلاف والنزاع بين العلماء فإنه وقع فى العمل بالحديث الضعيف الذى ينجبر بغيره كما سبق بيانه فيرتقى إلى الحسن لغيره ، فمنهم من منع العمل به مطلقاً ومنهم من جوز العمل به مطلقاً ، ومنهم من فصل فجوزه فى فضائل الأعمال ونحوها دون الأحكام [٢] .

وسيأتى بيان أقوال العلماء فى حكم العمل به فى المباحث الآتية:

١- انظر مقاصد الحديث فى القديم والحديث للأستاذ الدكتور / مصطفى أمين التازى ١٣٦/٢ .

٢- انظر المرجع السابق ١٣٦/٢ - ١٣٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول
بيان أقوال العلماء القائلين
بعدم جواز العمل
بالحديث الضعيف مطلقاً

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد ورد ذلك عن علماء أجلاء يرون عدم العمل به فى الأحكام والفضائل وغيرها كما حكاه ابن سيد الناس [١] فى عيون الأثر [٢] عن يحيى بن معين [٣] .

ونسبه السخاوى [٤] والسيوطى [٥] لأبى بكر بن العربى المالكى [٦] - رحمهم الله تعالى - .

ويدل على ذلك وصية القاضى أبو بكر بن العربى لتلامذته يحذرهم فيها من الاشتغال بالأحاديث التى لم تصح فقال : " وقد ألقيت إليكم وصيتى فى كل وقت ومجلس ألا تشتغلوا من الأحاديث بما لا يصح سنده ... " [٧] .

كما أن الإمام ابن حزم [٨] - رحمه الله تعالى - : يرى عدم العمل بالحديث الضعيف فيقول :

١- هو محمد بن محمد بن أحمد ابن سيد الناس اليعمرى الربعى أبو الفتح (٦٧١ - ٧٣٤هـ) مؤرخ وأديب من حفاظ الحديث من مؤلفاته (عيون الأثر فى فنون المغازى والشمائل والسير) ، انظر ترجمته فى الوافى بالوفيات ٢٨٩/١ ، والنجوم الزاهرة ٣٠٣/٩ والبدر الطالع ٢٩٤/٢ والأعلام للزركلى ٣٤/٧ - ٣٥ .

٢- انظر عيون الأثر لابن سيد الناس ١٥/١ .

٣- هو يحيى بن معين بن عون بن زياد المرى بالولاء البغدادى أبو زكريا (١٥٨ - ٢٣٣ هـ) من أئمة الحديث المشهورين من مؤلفاته (التاريخ والعلل) فى الرجال .

٤- انظر خاتمة القول البديع فى الصلاة على الحبيب الشفيع للسخاوى صـ٢٥٥ .

٥- انظر تدريب الراوى ٢٦٧/١ .

٦- هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربى المعافرى الأشبيلى المالكى يكنى أبا بكر (٤٦٨ - ٥٤٣هـ) عالم بالتفسير والحديث والفقه والأدب من مؤلفاته (أحكام القرآن) ، انظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ ١٢٩٤/٤ والبداية والنهاية ١٢ / ٢٢٨ والأعلام للزركلى ٢٣٠/٦ .

٧- انظر أحكام القرآن لابن العربى ٥٨٣/٢ .

٨- هو على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى أبو محمد (٣٨٤ - ٤٥٦هـ) عالم الأندلس فى عصره الإمام من مؤلفاته (الفصل فى الملل والأهواء والنحل) انظر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه ولا الأخذ بشيء منه" [١].

وإلى ذلك ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - فقال: "ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة" [٢].

وكان يرى جلال الدين [٣] الدواني عدم العمل بالحديث الضعيف ويذكر أن العلماء اتفقوا على أن الحديث الضعيف لا يثبت به الأحكام الشرعية ومنهم من استحب العمل به في فضائل الأعمال وممن صرح به النووي في كتبه، لاسيما كتاب الأذكار وفيه أشكال، لأن جواز العمل واستحبابه كلاهما من الأحكام الخمسة الشرعية، فإذا استحب العمل بالحديث الضعيف كان ثبوته بالحديث الضعيف، وهذا ينافي ما تقرر من عدم ثبوت الأحكام بالأحاديث الضعيفة [٤].

ونقل القاسمي [٥] قول جلال الدين الدواني هذا تحت عنوان:

= ترجمته في تذكرة الحفاظ ١١٤٦/٣ وشذرات الذهب ٢٩٩/٣، والأعلام للزركلي ٢٥٤/٤ - ٢٥٥.

١- انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٨٤/٢.

٢- انظر قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية صـ١٦٢ فقرة رقم ٤٧٧.

٣- هو محمد بن أسعد الصديقي الدواني جلال الدين (٨٣٠ - ٩١٨هـ) مفسر فقيه من الفلاسفة من مؤلفاته (نموذج العلوم) انظر ترجمته في البدر الطالع ١٣٠/٢ وشذرات الذهب ١٦٠/٨، والأعلام للزركلي ٣٢/٦ - ٣٤ ومعجم المؤلفين ٤٧/٩.

٤- انظر قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي صـ١١٨.

٥- هو جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي بن جلاله الحسين السبط (١٢٨٣ - ١٣٣٢هـ) إمام الشافعية في عصره، علما بالدين من مؤلفاته (قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث) انظر ترجمته في الأعلام للزركلي ١٣٥/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

" بحث الدوانى فى الضعيف " وذكر مناقشته لأقوال العلماء - رحمهم الله تعالى - وانتصر له وهى مناقشة لطيفة مفيدة أحببت ذكرها على النحو الآتى :

(١) ***ذكر الدوانى*** أن بعض العلماء حاول التقصى عن ذلك وقال " إن مراد النووى أنه إذا ثبت حديث صحيح أو حسن فى فضيلة عمل من الأعمال ، تجوز رواية الحديث الضعيف فى هذا الباب " .

وهذا توجيه لكلام النووى رحمه الله تعالى - رده الدوانى رحمه الله تعالى - بقوله :

" ولا يخفى أن هذا لا يرتبط بكلام النووى فضلا عن أن يكون مراده ذلك ! فكم من فرق بين جواز العمل واستحبابه ، وبين مجرد نقل الحديث ؟ على أنه لو لم يثبت الحديث الصحيح أو الحسن فى فضيلة عمل من الأعمال ، يجوز نقل الضعيف فيها ، لا سيما مع التنبيه على ضعفه ، ومثل ذلك فى كتب الحديث كثير شايع يشهد به من تتبع أدنى تتبع " .

ثم بدأ الدوانى رحمه الله تعالى فى توجيه كلام النووى - رحمه الله تعالى - فقال :

" والذى يصلح للتعويل عليه ، أنه إذا وجد حديث ضعيف فى فضيلة عمل من الأعمال ، ولم يكن هذا العمل مما يحتمل الحرمة أو الكراهة فإنه يجوز العمل به ويستحب ، لأنه مأمون الخطر ، ومرجو النفع ، إذ هو

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دائر بين الإباحة والاستحباب ، فالاحتياط العمل به رجاء الثواب ، وأما إذا دار بين الحرمة والاستحباب ، فلا وجه لاستحباب العمل به ، وأما إذا دار بين الكراهة والاستحباب فمجال النظر فيه واسع إذ فى العمل دغدغه الوقوع فى المكروه ، وفى الترك فطنة لمستحب " .

ثم أشار رحمه الله تعالى أنه ينبغى النظر هنا فإن كان خطر الكراهة شديداً والاستحباب المحتمل ضعيفاً فحينئذ يرجح عدم العمل به ، وإن كان خطر الكراهة أضعف فإنه يرجح الاحتياط بالعمل به .

ثم نبه الدوانى - رحمه الله تعالى - إلى أمر هام فقال :

" بقى ههنا شىء وهو أنه إذا عدم احتمال الحرفة فجواز العمل ليس لأصل الحديث ، إذ لو لم يوجد يجوز العمل أيضاً ، لأن المفروض انتفاء الحرمة ، لا يقال الحديث الضعيف ينفى احتمال الحرمة ، لأن نقول : الحديث الضعيف لا يثبت به شىء من الأحكام الخمسة ، وانتفاء الحرمة يستلزم ثبوت الإباحة ، والإباحة حكم شرعى ، فلا يثبت بالحديث الضعيف ، ولعل مراد النووى ما ذكرنا ، وإنما جواز العمل توطئة للاستحباب " .

ثم قال أيضا :

" *وحاصل الجواب* : أن الجواز معلوم من خارج ، والاستحباب أيضا معلوم من القواعد الشرعية الدالة على استحباب الاحتياط فى أمر الدين ، فلم يثبت شىء من الأحكام بالحديث الضعيف ، بل أوقع الحديث شبهة الاستحباب فصار الاحتياط أن يعمل به ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فاستحباب الاحتياط معلوم من قواعد الشرع " انتهى [١].

(٢) ذكر القاسمى - رحمه الله تعالى أن الخفاجى [٢] - رد ما قاله الدوانى - رحمهم الله تعالى - بأن ما قاله الجلال مخالف لكلامهم برمته ، وما نقله من الاتفاق غير صحيح مع ما سمعته من الأقوال - يعنى فى العمل بالضعيف ، والاحتمالات التى ذكرها لا تفيد سوى تسويد وجه القرطاس ... الخ .

ثم أثار القاسمى رحمه الله تعالى أن الشهاب معروف بحب المناقشات وإن لم يحظ الواقف عليها بطائل وبين أن كلام الجلال لا غبار عليه ولعل الخفاجى هو الذى سود وجه القرطاس ثم شرع فى الرد على الخفاجى ، أذكر ذلك فيما يلى :

أ- أما انتقاده عليه بنقله الاتفاق على أن الحديث الضعيف لا تثبت به الأحكام مع وجود الخلاف فيه ، فلأنه عنى اتفاق مدققى النقاد ، ولم ير جدارة الأقوال الأخرى حتى يحكى الخلاف فيها ، وكثيراً ما يترفع المؤلفون عن الأقوال الواهية .

١- انظر قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمى صـ١١٨ - ١٢٠ .

٢- هو أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجى المصرى (٩٧٧/١٠٦٩هـ) قاضى القضاة وصاحب التصانيف فى الأدب واللغة من مؤلفاته (شفاء العليل فيما فى كلام العرب من الدخيل) انظر ترجمته فى خلاصة الأثر ٣٣١/١ والأعلام للزركلى ٢٣٨/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب - وأما مناقشته بأن ثبوت الفضائل والترغيب لا يلزمه الحكم ، فإلزام لما لم يلزمه الجلال ، لأنه لم يدعه ، وكلامه في الأعمال خاصة فمؤاخذته بمطلق الفضائل افتراء أو مشاغبة .

جـ - وأما قوله " ولا حاجة لتخصيص الأحكام ... إلى آخره " فشط من القلم إلى جداول الجدل الفاضح ! وهل كلامه إلا في الأحكام والأعمال ، وتعليله بظهور الفرق بين الأعمال وفضائلها غير ظاهر هنا ، لاتحادها في هذا المبحث ، لأن الإضافة في فضائل الأعمال بيانية ، أو من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الأعمال الفاضلة ، فتأمل لعلك ترى القوس في يد الجلال كما رآه الجمال . [1] .

ولعل البخاري ومسلم يرون عدم جواز العمل بالحديث الضعيف أيضاً ويدل على ذلك ما يلي :

أ - شرط البخاري في صحيحه .

ب - تشنيع الإمام مسلم على رواة الأحاديث الضعيفة والمنكرة كما جاء في مقدمة صحيحه حيث قال : " فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثاً فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة ، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله التفاف المعروفون بالصدق والأمانة بعد معرفتهم وإقرارهم بألسنتهم أن كثيراً مما يقذفون به

١- انظر قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي صـ ١٢٠ - ١٢١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلى الأغبياء من الناس ، هو مستنكر ومنقول عن قوم غير مرضيين من ذم الرواية عنهم أئمة أهل الحديث مثل مالك [١] بن أنس وشعبة بن الحجاج [٢] وسفيان بن عيينه [٣] ويحيى بن سعيد القطان [٤] وعبد الرحمن بن مهدى [٥] وغيرهم من الأئمة لما سهل علينا الانتصاب لما سألت من التمييز والتحصيل ، ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة بالأسانيد الضعاف المجهولة ، وقذفهم بها إلى العوام لا يعرفون عيوبها خف على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت " .

١- هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحى المدنى الحميرى (٩٣ - ١٧٩هـ) أبو عبد الله إمام دار الهجرة ، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وتنسب إليه المالكية فقيه محدث عالم مشهور من مؤلفاته (الموطأ) انظر ترجمته فى العبر ٢١٠/١ - ٢١٠ وتهذيب التهذيب ١٠ - ٥ - ٩ وتهذيب التهذيب ٢٢٣/٢ ، والأعلام للزركلى ٢٥٧/٥ - ٢٥٨ .

٢- هو شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدى العتكى مولاهم الواسطى (... - ١٦ هـ) الحجة الحافظ ، نزيل البصرة ومحدثها ، أنظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ ١٩٣/١ - ١٩٧ وتاريخ بغداد ٢٥٥/٩ وشذرات الذهب ٢٤٧/١ .

٣- هو سفيان بن عيينه بن ميمون أبو محمد الهلالى الكوفى (١٠٧ - ١٩٨ هـ) العلامة الحافظ محدث الحرم ، انظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ ٢٦٢/١ - ٢٦٥ وتاريخ بغداد ١٧٤/٩ ، وشذرات الذهب ٣٥٤/١ وطبقات ابن سعد ٣٦٤/٥ ووفيات الأعيان ٢١٠/١ .

٤- هو يحيى بن سعيد بن سعيد بن فروخ أبو سعيد التميمى مولاهم البصرى القطان (١٢٠ - ١٩٨هـ) انظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ ٢٩٨/١ - ٣٠٠ وتاريخ بغداد ١٣٥،١٤ وشذرات الذهب ٣٥٥/١ وطبقات ابن سعد ٤٧/٧ .

٥ - هو عبد الرحمن بن مهدى بن حسان أبو سعيد البصرى مولى الأزد (١٣٥ - ١٩٨هـ) الحافظ الكبير العالم المشهور ، انظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ ٣٢٩/١ وتاريخ بغداد ١٠ / ٢٤٠ وشذرات الذهب ٣٥٥/١ وطبقات ابن سعد ٥٠/٧ والنجوم الزاهرة ١٥٩/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب - وأما مناقشته بأن ثبوت الفضائل والترغيب لا يلزمه الحكم ، فإلزام لما لم يلزمه الجلال ، لأنه لم يدعه ، وكلامه فى الأعمال خاصة فمؤاخذته بمطلق الفضائل افتراء أو مشاغبة .

جـ - وأما قوله " ولا حاجة لتخصيص الأحكام ... إلى آخره " فشط من القلم إلى جداول الجدل الفاضح ! وهل كلامه إلا فى الأحكام والأعمال ، وتعليله بظهور الفرق بين الأعمال وفضائلها غير ظاهر هنا ، لاتحادها فى هذا المبحث ، لأن الإضافة فى فضائل الأعمال بيانية ، أو من إضافة الصفة إلى الموصوف أى الأعمال الفاضلة ، فتأمل لعلك ترى القوس فى يد الجلال كما رآه الجمال . [1] .

ولعل البخارى ومسلم يرون عدم جواز العمل بالحديث الضعيف أيضاً ويدل على ذلك ما يلى :

أ - شرط البخارى فى صحيحه .

ب - تشنيع الإمام مسلم على رواة الأحاديث الضعيفة والمنكرة كما جاء فى مقدمة صحيحه حيث قال : " فلولا الذى رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثاً فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة ، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله النقاف المعروفون بالصدق والأمانة بعد معرفتهم وإقرارهم بألسنتهم أن كثيراً مما يقذفون به

١- انظر قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمى صـ ١٢٠ - ١٢١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلى الأغبياء من الناس ، هو مستنكر ومنقول عن قوم غير مرضيين من ذم الرواية عنهم أئمة أهل الحديث مثل مالك [١] بن أنس وشعبة بن الحجاج [٢] وسفيان بن عيينه [٣] ويحيى بن سعيد القطان [٤] وعبد الرحمن بن مهدى [٥] وغيرهم من الأئمة لما سهل علينا الانتصاب لما سألت من التمييز والتحصيل ، ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة بالأسانيد الضعاف المجهولة ، وقذفهم بها إلى العوام لا يعرفون عيوبها خف على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت " .

١- هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحى المدنى الحميرى (٩٣ - ١٧٩هـ) أبو عبد الله إمام دار الهجرة ، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وتنسب إليه المالكية فقيه محدث عالم مشهور من مؤلفاته (الموطأ) انظر ترجمته فى العبر ٢١٠/١ - ٢١٠ وتهذيب التهذيب ١٠ - ٥ - ٩ وتهذيب التهذيب ٢٢٣/٢ ، والأعلام للزركلى ٢٥٧/٥ - ٢٥٨ .

٢- هو شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدى العتكى مولاهم الواسطى (... - ١٦ هـ) الحجة الحافظ ، نزيل البصرة ومحدثها ، أنظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ ١٩٣/١ - ١٩٧ وتاريخ بغداد ٢٥٥/٩ وشذرات الذهب ٢٤٧/١ .

٣- هو سفيان بن عيينه بن ميمون أبو محمد الهلالى الكوفى (١٠٧ - ١٩٨ هـ) العلامة الحافظ محدث الحرم ، انظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ ٢٦٢/١ - ٢٦٥ وتاريخ بغداد ١٧٤/٩ ، وشذرات الذهب ٣٥٤/١ وطبقات ابن سعد ٣٦٤/٥ ووفيات الأعيان ٢١٠/١ .

٤- هو يحيى بن سعيد بن سعيد بن فروخ أبو سعيد التميمى مولاهم البصرى القطان (١٢٠ - ١٩٨هـ) انظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ ٢٩٨/١ - ٣٠٠ وتاريخ بغداد ١٣٥،١٤ وشذرات الذهب ٣٥٥/١ وطبقات ابن سعد ٤٧/٧ .

٥ - هو عبد الرحمن بن مهدى بن حسان أبو سعيد البصرى مولى الأزد (١٣٥ - ١٩٨هـ) الحافظ الكبير العالم المشهور ، انظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ ٣٢٩/١ وتاريخ بغداد ١٠ / ٢٤٠ وشذرات الذهب ٣٥٥/١ وطبقات ابن سعد ٥٠/٧ والنجوم الزاهرة ١٥٩/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثم قال الإمام مسلم ايضا : "واعلم - وفقك الله تعالى - ان الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها ، وثقات الناقلين لها من المتهمين أن لا يروى منها إلا ما عرف صحة مخارجه ، والستارة فى ناقليه وأن يتقى منها ما كان منها من أهل التهم ، والمعاندين من أهل البدع ، والدليل على أن الذى قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه قول الله جل ذكره : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ (١) .

وقال جل ثناؤه ﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ (٢) .

وقال عز وجل : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ (٣) فدل بما ذكرنا من هذه الآيات أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول ، وأن شهادة غير العدل مردودة ، والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة فى بعض الوجوه فقد يجتمعان فى أعظم معانيها إذا كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم ، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم ، ودلت السنة على نفى رواية المنكر من الأخبار كنحو دلالة القرآن على نفى خبر الفاسق ، وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ : " من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين " (٤) .

جـ - عدم إخراجهما .

١- سورة الحجرات آية ٦ .
٢- سورة البقرة آية ٢٨٢ .
٣- سورة الطلاق آية ٢ .
٤- انظر مقدمة صحيح مسلم ١/٦ - ٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ونقل الشيخ العلامة الألبانى [١] قول ابن رجب الحنبلى [٢] فى شرح الترمذى (ف ١١٢ /٢) : " وظاهر ما ذكره مسلم فى مقدمة كتابه (يعنى الصحيح) يقتضى أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب إلا عمن نروى عنه الأحكام " ثم قال الشيخ الألبانى :

" وهذا الذى أدين الله به ، وأدعو الناس إليه ، إن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقاً ، لا فى الفضائل ولا فى المستحبات ولا فى غيرهما ، ذلك لأن الحديث الضعيف إنما يفيد الظن المرجوح بلا خلاف أعرفه بين العلماء ، وإذا كان كذلك ، فكيف يقال بجواز العمل به ، والله عز وجل قد ذمه فى غير ما آية من كتابه فقال تعالى :

﴿ إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنْ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ [٣] .

١- هو محمد ناصر الدين الألبانى ولد عام(١٩١٤م - ...) فى مدينة أشقودرة ، عاصمة ألبانيا العالم العلامة المشهور صاحب المؤلفات النافعة فى الحديث وعلومه ، وانظر ترجمته فى كتاب (حياة الألبانى وآثاره وثناء العلماء عليه) لتلميذه الشيخ / محمد بن إبراهيم الشيبانى وذكر فيه كلام العلماء فى الثناء عليه ومنهم سماحة الشيخ العلامة مفتى عام المملكة العربية السعودية الشيخ / ابن باز ونقل عنه أنه قال فى الشيخ الألبانى " ما رأيت تحت أديم السماء عالماً بالحديث فى العصر الحديث مثل العلامة محمد ناصر الدين الألبانى " انظر ٦٥/١ - ٦٦ والكتاب من جزئين ، مطبعة الدار السلفية . الكويت .

٢- هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد البغدادى الدمشقى الحنبلى المشهور بابن رجب (- ٧٩٥ هـ) الشيخ الإمام المقرئ العالم العلامة من مؤلفاته (شرح البخارى وسماه : فتح البارى فى شرح البخارى) لم يكمله فوصل إلى الجنائز ، انظر ترجمته فى أنباء العمر ٤٦٠/١ والدرر الكامنة ٤٨٢،٢ وشذرات الذهب ٣٣٩/٦ - ٣٤٠ .

٣- سورة يونس آية ٣٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال تعالى : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ﴾ [١] .

وقال رسول الله ﷺ : "*إياكم والظن ، فإن الظن أكذب* الحديث :
أخرجه البخارى [٢] ومسلم [٣] [٤] .

ثم رد الشيخ العلامة الألبانى على المخالفين لهذا القول فقال :
"وأعلم أنه ليس لدى المخالفين لهذا القول الذى اخترته أى دليل من الكتاب والسنة،وقد انتصر لهم بعض العلماء المتأخرين فى كتابه (الأجوبة الفاضلة) فى فصل عقدة لهذه المسألة(٣٦ ـ ٥٩) ومع ذلك فإنه لم يستطيع أن يذكر لهم ، ولا دليلاً واحداً يصلح للحجة اللهم إلا بعض العبارات ، نقلها عن بعضهم ، لا تتفق فى سوق البحث والنزاع ، مع ما فى بعضها من تعارض ... " [٥] .

ثم وجه الشيخ العلامة الألبانى نصيحة للمسلمين جاء فيها :

" إننا ننصح إخواننا المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها ، أن يدعوا العمل بالأحاديث الضعيفة مطلقاً ، وأن يوجهوا همتهم إلى العمل بما ثبت منها عن النبى ﷺ ، ففيها ما يغنى عن الضعيفة ، وفى ذلك نجاة من الوقوع فى الكذب على رسول ﷺ " [٦] .

١- سورة الأنعام آية ١١٦ .
٢- صحيح البخارى كتاب النكاح باب لا يخطب على خطبته أخيه حتى ينكح أو يدع ٢٤/٧ .
٣- صحيح مسلم كتاب البر والصلة والأدب باب تحريم الظن ١٠/٨ من حديث أبى هريرة ﷺ .
٤- انظر مقدمة المحقق لضعيف الجامع الصغير وزيادته صـ ٤٥ .
٥- انظر مقدم المحقق لضعيف الجامع الصغير وزيادته صـ٤٥ ـ ٤٦ .
٦- انظر مقدمة المحقق لضعيف الجامع الصغير وزيادته صـ٥١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويتضح مما سبق أن وجهة نظر هؤلاء القائلين بعدم جواز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً تتركز فى الأمور الآتية :

(١) إن الحديث الضعيف يفيد الظن المرجوح عند العلماء وقد ذمه الله عز وجل فى كتابه العزيز فقال :

﴿ إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنْ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ (١) .

وقال تعالى : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ ﴾ (٢) .

وذمه النبى ﷺ بقوله : " إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث " (٣) .

(٢) أن القائلين بالجواز لا دليل لهم من الكتاب والسنة وما اعتمدوا عليه من عبارات بعض العلماء لا تتفق فى سوق البحث والنزاع مع ما فى بعضها من تعارض .

(٣) إن فى الأحاديث الصحيحة والحسنة خيراً كثيراً للمسلم ، ففيها ما يغنى عن الضعيفة ، وفى ذلك نجاة للمسلم من الوقوع فى الكذب على رسول الله ﷺ كما أن هذا الدين متين لا يؤخذ إلا من كتاب الله تعالى ومن ما ثبت عن رسوله ﷺ .

١- سورة يونس آية ٣٦ .
٢- سورة الأنعام آية ١١٦ .
٣- سبق تخريج هذا الحديث .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثانى

بيان أقوال العلماء القائلين بجواز العمل بالحديث الضعيف مطلقا فى الحلال والحرام والفرض والواجب

وفضائل الأعمال والترغيب والترهيب والمواعظ والقصص، وغير ذلك

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعزاه السيوطى إلى أبى داود [١] وأحمد [٢] وأنهما يريان ذلك أقوى من رأى الرجال [٣] .

وقال السيوطى أيضا : " نقل عن الإمام أحمد أنه يعمل بالضعيف إذا لم يوجد غيره ، ولم يكن ثم ما يعارضه " [٤] .

وقال السخاوى فى كتابه القول البديع فى الصلاة على الحبيب الشفيع " وكذا ذكر ابن حزم أن جميع الحنفية مجمعون على أن مذهب أبى حنيفة [٥] - رحمه الله - أن ضعيف الحديث أولى عنده من الرأى والقياس .

وسئل أحمد عن الرجل يكون ببلد لا يوجد فيها إلا صاحب حديث لا يدرى صحيحه من سقيمه ، وصاحب رأى فمن يسأل ، قال : يسأل صاحب الحديث ، ولا يسأل صاحب الرأى " [٦] .

١- هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو الأزوى السجستانى (- ٢٧٥هـ) الإمام المحدث الفقيه العلامة من مؤلفاته (سنن أبى داود) انظر ترجمته فى البداية والنهاية ٥٤/١١ وتاريخ بغداد ٥٥/٩ وشذرات الذهب ١٦٧/٢ ووفيات الأعيان ٢١٤/١ .

٢- هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيبانى (١٦٤ - ٢٤١هـ) أبو عبد الله إمام المذهب الحنبلى ، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، إمام فى الحديث والفقه والسنة من مؤلفاته (المسند) انظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ ٤٣١/٢ - ٤٣٢ والعبر ٣٤٢/١ وشذرات الذهب ٩٦/٢ - ٩٨ .

٣- انظر تدريب الراوى ٢٦٧/١ .

٤- انظر تدريب الراوى ٢٦٧/١ .

٥- هو النعمان بن ثابت الكوفى التميمى بالولاء (٨٠ - ١٥٠ هـ) إمام الحنفية وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، فقيه مجتهد محقق من مؤلفاته مسند فى الحديث انظر ترجمته فى العبر ١٦٤/١ ، والبداية والنهاية ١١٠/١٠ - ١١١ ، وسير أعلام النبلاء ٣٩٠/٩ .

٦- انظر خاتمة القول البديع فى الصلاة على الحبيب الشفيع صـ٢٥٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"ونقل أبو عبد الله بن منده [١] عن أبى داود صاحب السنن ، وهو من تلامذة الإمام أحمد أنه يخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد فى الباب غيره ، وأنه أقوى عنده من رأى الرجال [٢] .

ولعل الإمام مالك بن أنس - رحمهما الله تعالى - ممن يرى العمل بالحديث الضعيف حيث يقدم الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابى على القياس [٣] كما يرى ذلك فى كتابه (الموطأ) .

ويؤكد ذلك ابن عبد البر [٤] حيث يقول :

" وأصل مذهب مالك - رحمه الله تعالى - والذى عليه جماعة أصحابنا المالكين : " أن مرسل الثقة تجب به الحجة ، ويلزم به العمل ، كما يجب بالمسند سواء " [٥] .

والمرسل معروف أنه من أنواع الحديث الضعيف . كما أن الإمام الشافعى [٦] - رحمه الله - يقبل الحديث المرسل بشروط

١- هو عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده العبدى الأصبهانى أبو القاسم (٣٨٣ - ٤٧٠هـ) الحافظ الكبير المؤرخ من مؤلفاته (المستخرج من كتب الناس) انظر ترجمته فى العبر ٣٢٨/٢ ، وشذرات الذهب ٣٣٨/٣ ، والنجوم الزاهرة ١٠٥/٥ .

٢- انظر خاتمة القول البديع فى الصلاة على الحبيب الشفيع صـ٢٥٥ - ٢٥٦ .

٣- انظر أعلام الموقعين ٣٣/١ .

٤- هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى القرطبى (٣٦٨ - ٤٦٣هـ) أبو عمير ، إمام حافظ فقيه باحث من مؤلفاته (الاستيعاب) انظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ ١١٢٨/٣ - ١١٣٢ والعبر ٣١٦/٢ ، وشذرات الذهب ٣١٤/٣ ، ووفيات الأعيان ٦٤/٦ - ٦٩ .

٥- انظر التمهيد لابن عبد البر ١ / ٢ .

٦- هو محمد بن إدريس الشافعى (١٥٠ - ٢٠٤ هـ) أبو عبد الله ، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه تنسب الشافعية كافة ، من مؤلفاته (الأم) انظر ترجمته فى العبر ١ / ٢٦٩ وطبقات الشافعية ١٨٥/١ ، والبداية والنهاية ٢٥١/١٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أربعة : ثلاثة منها فى الراوى المرسل والرابع فى الحديث المرسل وهى كما يلى :

١- أن يكون المرسل من كبار التابعين .

٢- وإذا سمى من أرسل عنه سمى ثقة .

٣- وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه .

٤- وأن ينضم إلى هذه الشروط الثلاثة واحد مما يلى :

أ - أن يروى الحديث من وجه آخر مسنداً .

ب - أو يروى من وضع آخر مرسلاً أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرسل الأول .

جـ - أو يوافق قول الصحابى .

د - أو يفتى بمقتضاه أكثر أهل العلم [١] .

فإذا تحققت هذه الشروط فى الحديث المرسل قبله الإمام الشافعى - رحمه الله تعالى - وقدمه على القياس ومن ذلك تقديمه لحديث : " إن صيد وج وعضاهه حرام محرم لله " [٢]

١- انظر تيسير مصطلح الحديث للأستاذ الدكتور / محمود الطحان صـ ٧٢ والرسالة للإمام الشافعى صـ ٤٦١ - ٤٦٢ .

٢- أخرجه أبو داود فى سننه ٢١٥/٢ - ٢١٦ رقم الحديث (٢٠٣٢) وجاء فى مختصر سنن أبى داود للحافظ المنذرى ما نصه : " وفى إسناده : محمد بن عبد الله بن إنسان الطائفى وأبوه ، فأما محمد ، فسئل عنه أبو حاتم الرازى فقال ، ليس بالقوة ، وفى حديثه نظر ، وذكره البخارى فى تاريخه الكبير ، وذكر له هذا الحديث ، قال : ولم يتابع عليه ، وذكر أباه ، وأشار إلى هذا الحديث وقال : لم يصح حديثه ، وقال البستى : عبد الله بن إنسان روى عنه ابنه محمد ولم يصح حديثه : انظر ٢٤٢/٢ رقم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على القياس وهو حديث ضعيف كما قال الإمام النووى - رحمه الله تعالى " إسناده ضعيف " [١] .

وفى شرح فتح القدير لابن الهمام [٢] : جاء فيه أن الاستحباب يثبت بالحديث الضعيف غير الموضوع [٣] .

ويتضح مما تقدم أن وجهه نظر أصحاب هذا الرأى الذين يرون جواز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً غير الموضوع من خلال أقوالهم فيما يلى :

١- أن يكون ضعف الحديث غير شديد ، فإن شديد الضعف لا يحتج به عند العلماء كأن يكون سبب ضعفه فسق الراوى أو كذبه .

٢- أن لا يوجد فى الباب غير الحديث الضعيف ، فإنه إذا وجد الحديث الصحيح أو الحسن فإنه لا يعمل بالحديث الضعيف مطلقا .

٣- أن يكون الحديث الضعيف محتملاً للإصابة ، سالماً من المعارضة .

٤- يقدم عندهم الحديث الضعيف على الرأى والقياس .

= الحديث (١٩٤٩) وأخرجه الإمام أحمد فى مسنده ١٦٥/١ ، والبيهقى فى سننه ٢٠٠/٥ .

١- انظر المجموع ٤٧٩/٧ - ٤٨٠ .

٢- هو كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن مسعود السواسى ثم الأسكندرى المعروف بابن الهمام الحنفى (٧٩٠ - ٨٦١هـ) الإمام العلامة الفقيه الأصولى النحوى من مؤلفاته (شرح فتح القدير) انظر ترجمته فى شذرات الذهب ٢٩٨/٨ - ٢٩٩ والضوء اللامع ١٢٧/٨ والجواهر المضيئة ٨٦/٢ .

٣- انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ١٣٣/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثالث
بيان أقوال العلماء القائلين
بجواز العمل بالحديث الضعيف
غير الموضوع فى فضائل الأعمال
دون الأحكام، لشروط سيأتى إيضاحها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا المذهب هو المعتمد عند جمهور العلماء .

قال الإمام النووى :" قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم : يجوز ويستحب العمل فى الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعا ، وأما الأحكام كالحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح ، أو الحسن إلا أن يكون فى احتياط فى شىء من ذلك ، كما إذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض البيوع والأنكحة فإن المستحب ينزه عنه ولكن لا يجب " (١) .

كما أن الحافظ ابن كثير - رحمه الله تعالى - يرى العمل بالأحاديث الضعيفة فى الترغيب فتراه يذكر الأحاديث الواردة فى غض البصر وما فيه من الأجر العظيم ثم يقول :

"ولكن فى أسانيدها ضعف إلا أنها فى الترغيب ومثله ، يتسامح فيه " (٢) .

وقال الزركشى (٣) :" الضعيف مردود ما لم يقتض ترغيبا أو ترهيبا ، وتتعدد طرقه ، ولم يكن المتابع منحطا عنه " (٤) وعبارة الزركشى هنا تفيد قبوله فى الترغيب والترهيب أيضا وتشير إلى أنه يقبل بشرطين :

١- انظر الأذكار للنووى صـ٧ - ٨ .

٢- انظر تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير ٨٦/٥ .

٣- هو محمد بن عبد الله الزركشى (٧٤٥ - ٧٩٤هـ) الإمام بدر الدين العالم المفسر والمحدث والفقيه من مؤلفاته البرهان فى علوم القرآن ، انظر ترجمته فى حسن المحاضرة ١٨٥/١ - ١٨٦ والدرر الكامنة ٣٩٧/٣ - ٣٩٨ وشذرات الذهب ٣٣٥/٦ .

٤- انظر تدريب الراوى ٢٦٧/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأول : إذا تعددت طرقه .

الثانى : أن يكون المتابع مثله أو أقوى منه .

وفى هذه الحالة يسمى الحديث الضعيف (الحسن لغيره) وقد سبق تعريفه فى أقسام الحديث الضعيف [١] .

وقد وجه الحافظ الهيثمى [٢] الإستدلال بالحديث الضعيف غير الموضوع فى فضائل الأعمال فقال :

" قد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال ، لأنه إن كان صحيحاً فى نفس الأمر فقد أعطى حقه من العمل به ، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ، ولا ضياع حق للغير " [٣] .

وقوله : " اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال " فيه نظر فقد جاء فى هذا البحث بيان اختلاف العلماء فى ذلك على ثلاثة أقوال " .

قال الخطيب البغدادى [٤] : " قد ورد عن غير واحد من السلف أنه لا يجوز حمل الأحاديث المتعلقة بالتحليل والتحريم إلا عمن

١- انظر صـ من هذا البحث .

٢- هو شهاب الدين أبو العباس بن أحمد بن محمد بن على بن حجر الهيتمى السعدى الأنصارى الشافعى (٩٠٩ - ٩٧٣هـ) الإمام العلامة ومن مؤلفاته (شرح المنهاج) انظر ترجمته فى شذرات الذهب ٣٧٠/٨ - ٣٧٢ وخلاصة الأثر ١٦٦/٢ ، والأعلام للزركلى ٢٣٤/١ .

٣- انظر الأجوبة الفاضلة صـ٤٢ .

٤- هو أحمد بن على بن ثابت بن أحمد بن مهدى الخطيب البغدادى (٣٩٢ - ٤٦٣هـ) الحافظ أحد الأئمة الأعلام وصاحب التأليف المنتشرة فى الإسلام من مؤلفاته (الكفاية فى علم الرواية) انظر ترجمته فى البداية والنهاية ١٠١/١٢ ، وشذرات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كان بريئا من التهمة بعيدا عن الظنة ، وأما أحاديث الترغيب والمواعظ ونحو ذلك فإنه يجوز كتبها عن سائر المشايخ " (١) .

ثم ذكر بالسند كلاما عن بعض السلف - رحمهم الله تعالى - ومن ذلك ما يلى :

١- عن سفيان الثورى (٢) قال " لا تأخذوا هذا العلم فى الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان فلا بأس بما سوى ذلك من المشايخ " (٣)

٢- عن سفيان الثورى أيضا قال : " خذوا هذه الرغائب ، وهذه الفضائل من المشيخة ، فأما الحلال والحرام فلا تأخذوه إلا عمن يعرف الزيادة فيه من النقص " (٤) .

٣- عن أحمد بن حنبل قال :

" إذا روينا عن رسول الله ﷺ فى الحلال والحرام والسنن والأحكام شددنا فى الأسانيد ، وإذا روينا عن النبى ﷺ فى فضائل الأعمال ، ما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا فى الأسانيد (٥) .

=الذهب ٣١١/٣ - ٣١٢ ومفتاح السعادة ٢٥٨/١ ، والنجوم الزاهرة ٨٧/٥ ، ووفيات الأعيان ٢٧/١ .

١- انظر الكفاية فى علم الرواية صـ ١٣٣ .

٢- هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثورى (٩٧ - ١٦١هـ) أبو عبد الله أمير المؤمنين فى الحديث من مؤلفاته (الجامع الكبير والجامع الصغير فى الحديث) انظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ ٢٠٣/١ وتهذيب التهذيب ١١١/٤ والنجوم الزاهرة ٣٩/٢ ، ووفيات الأعيان ١٢٧/٢ .

٣- انظر الكفاية فى علم الرواية صـ١٣٤ .

٤- انظر الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع ٩١/٢ .

٥- الكفاية فى علم الرواية صـ ١٣٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤- وعن الإمام أحمد أيضاً قال :

" أحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم " (١)

٥- قال أبو زكريا العنبرى (٢) " الخبر إذا ورد لم يحرم حلالاً ، ولم يحل حراماً ، ولم يوجب حكماً وكان في ترغيب ، أو ترهيب ، أو تشديد ، أو ترخيص ، وجب الأغماض عنه ، والتساهل فى روايته " (٣) .

وقال الخطيب البغدادى فى كتابه الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع " وينبغى للمحدث أن يتشدد فى أحاديث الأحكام التى يفصل فيها بين الحلال والحرام ، فلا يرويها إلا عن أهل المعرفة ، والحفظ وذوى الاتقان والضبط ، وأما الأحاديث التى تتعلق بفضائل الأعمال ، وما فى معناها فيحتمل روايتها عن عامة المشايخ (٤) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : " ولا يجوز أن تعتمد فى الشريعة على الأحاديث الضعيفة التى ليست صحيحة ولا حسنة لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يرى فى فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت ، إذا لم يعلم أنه كذب ،

١- انظر الكفاية فى علم الرواية صـ١٣٤ .

٢- هو يحيى بن محمد بن عبد الله بن العنبر بن شعبان العنبرى أبو زكريا السلمى النيسابورى (- ٣٤٤هـ) حافظ مفسر أديب لغوى ، انظر ترجمته فى طبقات الشافعية للسبكى ٤٨٥/٣ وطبقات المفسرين للسيوطى ٤٢ وطبقات المفسرين للداوودى صـ٣٧٥ - ٣٧٦ ومعجم الأدباء ٢٩١/٧ ، والنجوم الزاهرة ٣١٤/٣ .

٣- الكفاية فى علم الرواية صـ٣٤ وانظر الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع ٩١/٢ - ٩٢ .

٤- وانظر الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع ٩١/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعي ، وروى في فضله حديث لا يعلم أنه كذب ، جاز أن يكون الثواب حقا ، ولم يقل أحد من الأئمة أنه يجوز أن يجعل الشيء واجبا أو مستحبا بحديث ضعيف ، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع " [١] .

ثم ضعف ما نقل عن الإمام أحمد وأمثاله من الأئمة - رحمهم الله تعالى - الذين قل عنهم العمل بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقال : " ولا كان أحمد بن حنبل ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث في الشريعة ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه " [٢] .

ثم ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - أنه كان في عرف أحمد ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين : صحيح وضعيف وأن الضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به ، وإلى ضعيف حسن ثم قال :

" وأول من عرف أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام صحيح وحسن وضعيف هو أبو عيسى الترمذي [٣] في جامعه ، والحسن عنده ما تعددت طرقه ولم يكن في رواته متهم وليس شاذ " .

١- انظر قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية صـ١٦٣ فقرة رقم (٤٧٧ ، ٤٧٨)
٢- انظر قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية صـ١٦٣ فقرة رقم (٤٨١ ، ٤٨٢)
٣- هو محمد بن عيسى بن سورة بن الضحاك السلمي أبو عيسى الترمذي (٢٠٩ - ٢٧٩ هـ) الإمام الحافظ من المحدثين المشهورين من مؤلفاته (سنن الترمذي) انظر ترجمته في العبر ٤٠٢/١ ، تهذيب التهذيب ٣٢٨٧/٩ - ٣٨٩ ، وتهذيب التهذيب ١٨٩/٢ ، وشذرات الذهب ٤٧٥/٨٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثم قال شيخ الإسلام : " فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفا ويحتج به ، ولهذا مثل أحمد الحديث الضعيف الذى يحتج به بحديث عمرو بن شعيب [١] ، وحديث إبراهيم الهجرى [٢] ونحوهما [٣] .

وقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : أن الترمذى هو أول من عرف أنه قسم الحديث إلى ثلاثة أقسام : صحيح وحسن وضعيف ، لعل المراد به : أن الترمذى - رحمه الله تعالى - هو أول من شهره وأكثر من ذكره فى جامعة لأنه ثبت ظهور اسم الحديث الحسن قبل الإمام الترمذى فى متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التى قبله كأحمد بن حنبل والبخارى وغيرهما .

ويدل على ذلك قول الحافظ ابن الصلاح :

" كتاب أبى عيسى الترمذى رحمه الله أصل فى معرفة الحديث الحسن ، وهو الذى نوه باسمه وأكثر من ذكره فى جامعه ، ويوجد فى متفرقات من كلام بعض مشايخه ، والطبقة التى قبله كأحمد بن حنبل والبخارى وغيرهما " [٤] .

١- هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشى (- ١٢٨هـ) قال عنه الحافظ بن حجر : صدوق من الخامسة " انظر تهذيب التهذيب ٤٨/٨ - ٥٥ وتقريب التهذيب ٧٢/٢ .

٢- هو إبراهيم بن مسيلم العبدى أبو إسحاق الهجرى - بفتح الهاء والجيم - البصرى قال عنه الحافظ بن حجر " لين الحديث يرفع الموقوفات من الخامسة " أنظر تهذيب التهذيب ١٦٤/١ - ١٦٦ وتقريب التهذيب ٤٣/١ .

٣- انظر قاعدة جليلة فى التوسل والوسيلة لابن تيمية صـ١٦٣ - ١٤٦ فقرة رقم (٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦) .

٤- انظر علوم الحديث لابن الصلاح صـ٣٥ - ٣٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال الشيخ العلامة / أحمد محمد شاكر [١] :" وأما ما قاله أحمد ابن حنبل وعبد الرحمن بن مهدى ، وعبد الله بن المبارك [٢] :

" إذا روينا فى الحلال والحرام شددنا ، وإذا روينا فى الفضائل ونحوها تساهلنا [٣] " فإنما يريدون به - فيما أرجح ، والله أعلم - أن التساهل إنما هو فى الأخذ بالحديث الحسن الذى لم يصل إلى درجة الصحة ، فإن الاصطلاح فى التفرقة بين الصحيح والحسن لم يكن فى عصرهم مستقراً واضحاً ، بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث إلا بالصحة أو الضعف فقط " [٤] .

وقال الشيخ العلامة الألبانى :" وعندى وجه آخر فى ذلك وهو أن يحمل تساهلهم المذكور على روايتهم إياها مقرونة بأسانيدها - كما هى عاداتهم - هذه الأسانيد التى بها يمكن معرفة ضعف أحاديثها فيكون ذكر السند مغنياً عن التصريح بالضعف ، وأما أن يروها بدون أسانيدها ، كما هى طريقة الخلف ، ودون بيان ضعفها ، كما هو صنيع جمهورهم ، فهم أجل وأتقى لله عز وجل من أن يفعلوا ذلك ، والله تعالى أعلم " [٥] .

١- هو أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر من آل أبى علياء يرفع نسبه إلى الحسين بن على (١٣٠٩ - ١٣٧٧هـ) عالم بالحديث والتفسير من مؤلفاته (شرح مسند الإمام أحمد بن حنبل) ، انظر ترجمته فى الأعلام للزركلى ٢٥٣/١ .

٢- هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلى التميمى (- ١٨١هـ) مولى بنى حنظلة قال عنه الحافظ ابن حجر " ثقة فقيه " انظر تهذيب التهذيب ٣٨٢/٥ - ٣٨٧ وتقريب التهذيب ٤٤٥/١ .

٣- انظر الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى صـ١٣٤ .

٤- انظر الباحث الحثيث ، شرح اختصار علوم الحديث الحافظ ابن كثير تأليف أحمد محمد شاكر صـ٩٣ .

٥- انظر مقدمة المحقق فى ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) صـ٤٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبالتأمل نجد أن جواز العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال عند هؤلاء العلماء الأجلاء ليس على إطلاقه بل مقيد بشروط وضوابط مهمة نوردها فيما يلى :

قال السيوطى : " لم يذكر ابن الصلاح [١] والمصنف هنا ، وفى سائر كتبه لما ذكر سوى هذا الشرط ، وهو كونه فى الفضائل ونحوها ، وذكر شيخ الإسلام [٢] له ثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون الضعف غير شديد ، فيخرج من انفراد من الكذابين والمتهمين بالكذب ، ومن فحش غلطه ، نقل العلائى [٣] الاتفاق عليه [٤] .

وهذا الشرط يقتضى معرفة حال الحديث وتحديد نوع ضعفه فإذا كان ضعفه شديداً لا يعمل به وإن كان ضعفه غير شديد يعمل به وهذا الأمر صعب جداً إذا يصعب على كثير من الناس الوقوف على ذلك ، ولا يقف عليه إلا من كان له علم واسع بالحديث وعلومه فيميز بين صحيح الحديث وضعيفه ، وهذه مهمة جهابذة المحدثين وما أقلهم فى عصرنا هذا .

قال الشيخ العلامة الألبانى : " والخلاصة " أن التزام هذا الشرط يؤدى عملياً إلى ترك العمل بما لم يثبت من الحديث ،

١- انظر علوم الحديث لابن الصلاح صـ١٠٣ .
٢- انظر النكت ٤٩٣/١ .
٣- هو صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدى بن عبد الله العلائى الشافعى (٦٩٤ - ٧٦١هـ) الإمام الحافظ المحقق من مؤلفاته (تحفة الرائض فى علم الفرائض) ، والأربعين فى أعمال المتقين) انظر ترجمته فى ذيل تذكرة الحفاظ للحسينى وشذرات الذهب ١٩٠/٦ - ١٩١ والبدر الطالع ٢٤٥/١ - ٢٤٦ .
٤- انظر تدريب الراوى ٢٦٧/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لصعوبة معرفة الضعف الشديد على جماهير الناس ، فهو في النتيجة يجعل القول بهذا الشرط يكاد يلتقى مع القول الذى اخترناه وهو المراد [١] .

الثانى : أن يندرج تحت أصل معمول به [٢] .

"فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلا " [٣] .

قال الشيخ العلامة الألبانى : " إن العمل فى الحقيقة ليس بالحديث الضعيف ، وإنما بالأصل العام ، والعمل به وارد ، وجد الحديث الضعيف أو لم يوجد ، ولا عكس ، أعنى العمل بالحديث الضعيف إذا لم يوجد الأصل العام ، فثبت أن العمل بالحديث الضعيف بهذا الشرط شكلى ، غير حقيقى ، وهو المراد " [٤] .

الثالث : أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط [٥] .

لئلا ينسب إلى النبى ﷺ ما لم يقله [٦] .

والمذهب الثانى والثالث ذكرهما ابن عبد السلام [٧] ،

١- انظر مقدمة المحقق لضعيف الجامع الصغير وزيادته صـ٥٠ .
٢- انظر تدريب الراوى ٢٦٧/١ .
٣- انظر خاتمة القول البديع فى الصلاة على الحبيب الشفيع صـ٢٥٥ .
٤- انظر مقدمة المحقق لضعيف الجامع الصغير وزيادته صـ٥١ .
٥- انظر تدريب الراوى ٢٦٧/١ .
٦- انظر خاتمة القول البديع فى الصلاة على الجبيب الشفيع صـ٢٥٥ .
٧- هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبى القاسم السلمى المصرى الشافعى (٥٧٧ - ٦٦٠هـ) من فقهاء الشافعية ، قيل إنه بلغ رتبة الاجتهاد ، له مصنفات منها (التفسير الكبير ، واختصار النهاية) وغيرهما ، انظر ترجمته فى طبقات الشافعية لابن شهبة ٤٤٠/٢ ، وشذرات الذهب ٣٠١/٥ - ٣٠٢ والنجوم الزاهرة ٢٠٨/٧ ومفتاح السعادة ٢١٢/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وابن [١] دقيق العيد [٢] .

قال الشيخ العلامة طاهر الجزائرى [٣] فـى كتابـه توجيـه النظـر إلى أصول الأثر " ويظهر من الشرط الثالث أنه يلزم بيان ضعف الضعيف الوارد فى الفضائل ونحوها ، كى لا يعتقد ثبوته فى نفس الأمر ، مع أنه ربما كان غير ثابت فى نفس الأمر ، ومن نظر فى الأحاديث الضعيفة نظر إمعان وتدبر ، تبين له أنها إلا القليـل منـها يغلب على الظن أنها غير ثابتة فى نفس الأمر " [٤] .

وقال الشيخ العلامة / أحمد شاكر بعـد أن ذكـر الشـروط الثلاثـة السابقة :

" والذى أراه : أن بيان الضعف [٥] فى الحديث واجب فى كل حـال ، لأن تـرك البيـان يوهـم المطلـع عليـه أنـه حديـث صحيـح ، خصوصاً إذا كان الناقل لـه مـن علمـاء الحديـث الـذى يرجـع إلـى قولهم فى ذلك وأنه لا فرق بيـن الأحكـام وبيـن فضـائل الأعمـال ،

١- هو محمد ين على بن وهب القشيرى (٦٢٥ - ٧٠٢هـ) الإمام الحافظ تقى الدين ابن دقيق العبد من مؤلفاته (أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام) انظر ترجمته فى ذيـول العبر ٦/٤ والـدرر الكامنـة ٩١/٤ - ٩٦ وشـذرات الذهـب ٥/٦ وطبقـات الشـافعية للسبكى ٢/٦ -٢٣ وطبقات الشافعية للأسنوى ١٠٢/٢ .

٢- انظر تدريب الراوى ٢٦٧/١ وخاتمة القول البديع فـى الصـلاة علـى الحبيـب الشـفيع صـ٢٥٥ .

٣- هو طاهر بـن محمـد صـالح بـن أحمـد بـن موهـوب السـمعونى الجزائـرى الدمشـقى (١٢٦٨ - ١٣٣٨ هـ) عـالم بالتفسـير والحديـث واللغـة والأدب ، مـن مؤلفاتـه : " توجيه النظر إلى علم الأثـر " انظـر ترجمتـه فـى الأعـلام للزركلـى ٢٢١/٣ - ٢٢٢ ومعجم المؤلفين لرضا كحالة ٣٥/٥ .

٤- انظر توجيه النظر ٦٥٤/٢ .

٥- انظر الباعث الحثيث صـ٩١ - ٩٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ونحوها فى عدم الأخذ بالرواية الضعيفة ، بل لا حجة لأحد إلا بما صح عن رسول الله ﷺ ، من حديث صحيح أو حسن " .

وقال الشيخ العلامة الألبانى :" إن الشرط الثالث يلتقى مع الشرط الأول فى ضرورة معرفة ضعف الحديث ، لكى لا يعتقد ثبوته ، وقد عرفت أن الجماهير الذين يعملون فى الفضائل بالأحاديث الضعيفة لا يعرفون ضعفها وهذا خلاف المراد " (١) .

أما معنى العمل بالحديث الضعيف عند هؤلاء العلماء الأجلاء فقد أوضحه العلامة شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله :

" وإنما مرادهم بذلك ، أن يكون العمل مما قد ثبت أنه مما يحبه الله ، أو يكرهه الله بنص أو إجماع ، كتلاوة القرآن والتسبيح والدعاء ، والصدقة ، والعتق ، والإحسان إلى الناس ، وكراهة الكذب والخيانة ونحو ذلك ، فإذا روى حديث فى فضل بعض الأعمال المستحبة وثوابها وكراهة بعض الأعمال وعقابها : فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روى فيها حديث لا نعلم أنه موضوع جازت روايته والعمل به " (٢) .

ثم أوضح ذلك بقوله : " بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب ، أو تخاف ذلك العقاب ، كرجل يعلم أن التجارة تربح ، لكن بلغة أنها تربح ربحا كثيرا ، فهذا إن صدق نفعه ، وإن كذب لم يضره (٣) .

ثم زاد الأمر وضوحا بضربه الأمثلة على ذلك فقال :

١- انظر مقدمة المحقق لضعيف الجامع الصغير وزيادته صـ٥١ .
٢- انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٦٥/١٨ .
٣- انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٦٥/١٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

" ومثال ذلك الترغيب والترهيب بالإسرائيليات ، والمنامات وكلمات السلف والعلماء ، وواقع العلماء ونحو ذلك ، مما لا يجوز بمجرده إثبات حكم شرعى ، لا استحباب ولا غيره ، ولكن يجوز أن يذكر فى الترغيب ، والترجية فى التخويف [١] .

قال الشيخ العلامة الألبانى بعد أن أورد كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى السابق ذكره " ونستطيع أن نستخلص منه أن الحديث الضعيف له حالتان :

الأولى : أن يحمل فى طواياه ثواباً لعمل نبت مشروعيته بدليل شرعى ، فهنا يجوز العمل به ، بمعنى : أن النفس ترجو ذلك الثواب ومثاله عنده : التهليل فى السوق بناء على أن حديثه لم يثبت عنده .

والأخرى : أن يتضمن عملاً لم يثبت بدليل شرعى ، يظن بعض الناس أنه مشروع ، فهذا لا يجوز العمل به ، وتأتى له بعض الأمثلة الأخرى " [٢] .

وقد ذكر فضيلة الأستاذ الدكتور / نور الدين عتر فى كتابه منهج النقد فى علوم الحديث مثالاً واضحاً فى الحديث الضعيف فقال :

" مثال ذلك : ما أخرجه ابن ماجه فى سننه : حدثنا أبو أحمد المرار بن حموية ثنا محمد بن المصفى ثنا بقية بن الوليد عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبى أمامة عن النبى ﷺ قال :

١- انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٨/٥٦ - ٦٦ .
٢- انظر صحيح الترغيب والترهيب صـ٢٧ - ٢٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

" من قام ليلتى العيدين يحتسب لله لم يمت قلبه يوم تموت القلوب " [١] .

ثم قال الشيخ نور الدين عتر عقب هذا الحديث :

" فهذا الإسناد رجاله ثقات إلا أن ثور بن يزيد قد رمى بالقدر لكنه هنا يروى ما لا صلة له ببدعته ، فلا يخل بالاحتجاج به ومحمد بن مصفى صدوق كثير الحديث حتى وصفه ابن حجر بأنه حافظ ، وقال الذهبى : ثقة مشهور ، لكن وقعت له فى رواياته المناكير وفى سند الحديث : بقية بن الوليد ، وهو من الأئمة الحفاظ صدوق ، لكنه كثير التدليس عن الضعفاء ، روى له مسلم متابعة فقط ، وهو هنا لم يصرح بما يثبت سماعه للحديث فيكون الحديث ضعيفاً .

وقال أيضاً :

وقد ذهب العلماء إلى أنه يستحب إحياء ليلتى العيدين بذكر الله تعالى وغيره من الطاعات لهذا الحديث الضعيف لأنه يعمل به فى فضائل الأعمال كما قرره [٢] النووى [٣] .

ثم أبان أن قيام الليل والتعبد فيه ورد الحض عليه فى القرآن الكريم والسنة المتواترة فى كل الأوقات والأحوال ، وهذا يشمل بعمومه ليلتى العيدين اللتين لهما من الفضل ما لهما ، وهذا

١- أخرجه ابن ماجه فى سننه ٥٦٧/١ رقم الحديث (١٧٨٢) وذكره المنذرى فى الترغيب والترهيب ١٥٢/٢ ثم قال :" رواه ابن ماجه ورواته ثقات إلا أن بقية مدلس وقد عنعنه " .

٢- انظر الأذكار للنووى صـ ٧ .

٣- انظر منهج النقد فى علوم الحديث صـ٢٩٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث لم يشرع شيئاً جديداً ، إنما جاء بجزئية موافقة لأصول الشريعة ، ونصوصها العامة ، مما لا يدع مجال للتردد فى استحباب العمل به والأخذ به [١] .

١- انظر المرجع السابق ٢٩٣ ـ ٢٩٤ باختصار فى بعض الألفاظ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الرابع
المناقشة والترجيح

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الرابع : المناقشة والترجيح

اتضح مما سبق أن أقوال العلماء فى حكم العمل بالحديث الضعيف غير الموضوع ثلاثة أقوال هى :

أ - عدم الجواز مطلقاً .

ب - الجواز مطلقاً .

جـ - المنع فى الأحكام والجواز فى فضائل الأعمال ونحوها .

وقد سبق عرضها وما وجهه العلماء من نقد حولها ، وفى هذا المبحث أعيد النظر والتأمل فى هذه الأقوال الثلاثة وما قاله العلماء حولها لعلى أرجح أحدها . فاستخرت الله تعالى وطلبت منه عز وجل أن يهدينى إلى الصواب فى القول وأن يشرح صدرى لذلك ، إذ ليس بمعقول أن كل الأحاديث الضعيفة لم تصدر من النبىﷺ ، وأنها كذب عليه ﷺ . وليس بمعقول أيضاً بأنها كلها صادرة من النبى كما قال ﷺ كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع " [1] .

وحاولت أن أسلك مسلكاً وسطاً بين هذه الأقوال ، وارجح القول الثالث المتضمن : الجواز فى فضائل الأعمال دون الأحكام بشروطه السابقة ، ولكنه بعد تأمل طويل رجعت عنه لأمرين :

أحدهما : أن التفريق بين أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب ، وأحاديث الأحكام ، تفريق فيه نظر ، إذ أن العمل بالأحاديث الضعيفة فى الفضائل ونحوها على وجه الاستحباب

١- أخرجه مسلم فى صحيحه فى المقدمة فى باب النهى عن الحديث بكل ما سمع ٨/١ من حديث ابى هريرة ﷺ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يقتضى إثبات استحبابها والاستحباب معلوم أنه من الأحكام الخمسة ، ولا دليل هنا يخصص الاستحباب بالجواز دون غيره من الأحكام لا من القرآن الكريم ولا من السنة المطهرة .

ثانيهما : أن الشروط الثلاثة التى اشترطها أصحاب القول الثالث صعبة التطبيق ، فكيف يعرف الحديث شديد الضعف ، ولا يعرفه إلا جهابذة المحدثين ، وما أقلهم فى عصرنا هذا ، فكيف يعرف ذلك عامة الناس حتى يعملوا به .

وكيف يعمل بالحديث الضعيف وأصل الأمر ثابت فى الشرع ، فالعمل بالأصل أولى ، ولا حاجة للعمل بالحديث الضعيف ، إذ وجوده كعدمه ، وكيف يعمل بالشىء للاحتياط وهل الاحتياط فى الدين هو العمل بما لم يثبت عن النبى ﷺ بل إن الاحتياط فى الدين هو عدم العمل بما لا يثبت عن ﷺ .

كما أن العمل بالأحاديث الضعيفة تشريع ، ولا تشريع إلا بما ثبت عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ لقوله ﷺ : **" من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد "** [1] .

أما القول الثانى (الجواز مطلقاً) ففيه مجازفة ومجاوزة للحد إذ يقتضى إثبات كل الأحاديث الضعيفة وكيف ذلك وهى تحتمل الصدق والكذب ، ولا يصلح للمسلم أن يعمل بشىء محتمل للخطأ والصواب ، وتركه أولى من العمل به كما أن الأحاديث الصحيحة والحسنة كثيرة جدا ولو عمل بها المسلم لحصل على خير كثير ،

١- أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الصلح باب " إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود " (٢٤٠/٣ - ٢٤١ ، ومسلم فى صحيحه كتاب الأقضية باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور ١٣٢/٥ من حديث عائشة رضى الله عنها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومسلم من الوقوع فى الكذب على رسول الله ﷺ وهذا أمر يتمناه كل مسلم مخلص لله عز وجل .

أما القول الأول (عدم الجواز مطلقا) لا فى الأحكام ولا فى الفضائل ونحوها فيظهر لى والعلم عند الله تعالى أنه أعدل الأقوال المذكورة وأسلمها ، لأن الحديث الضعيف يفيد الظن المرجوح لقوله تعالى :﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلاَّ ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ (١) .

ولقوله ﷺ : "*إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث* " (٢) .

ولذلك فإن الظن لا يثبت به شىء فى شرعنا الإسلامى الحنيف كما أن هذا الدين متين لا يؤخذ إلا من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ الثابتة عنه .

والعمل بالأحاديث الضعيفة ينافى ذلك لعدم التأكد من صحة ثبوتها عن رسول الله ﷺ ، فكان الابتعاد عنها أولى خشية الوقوع فى الكذب على رسول الله ﷺ وقد نهى عنه ﷺ بقوله : "*من كذب علىّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار* " (٣) .

والعياذ بالله العلى القدير .

وهذا القول جنح إليه كثير من العلماء المحققين الأعلام ، وهو رأى سديد ، وإليه أميل .

١- سورة يونس آية ٣٦ .

٢- سبق تخريجه فى صـ من هذا البحث .

٣- أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب العلم باب إثم من كذب على النبى ﷺ ١/٣٨ ومسلم فى مقدمة صحيحه باب فى التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ ١/٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين .

وبعد

فقد انتهيت بفضل الله وتوفيقه من إنجاز هذا البحث القيم واتضح لى من خلال الدراسة والبحث نتائج مهمة منها :

١- بيان أن الحديث الضعيف ينقسم إلى أقسام كثيرة وأنه ينقسم بالنسبة إلى العمل به إلى قسمين رئيسين هما :

أ- **ضعيف منجبر بغيره** كتعدد الطرق أو نحوها ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوى أو كذبه ويسمى (الحديث الحسن لغيره) لأن الضعيف يرتقى إلى الحسن لغيره بشرطين هما :

١- أن يروى من طريق آخر فأكثر على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه .

٢- أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه أو انقطاع فى سنده أو جهالة فى رجاله .

وهذا القسم هو الذى وقع الخلاف والنزاع بين العلماء فى العمل به كما سبق بيانه .

ب- **ضعيف غير منجبر** ولا يشهد له أصل شرعى ومنه ما كان سبب ضعفه فسق الراوى وكذبه فإنه لا يرتقى إلى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث الحسن مطلقاً ويبقى على ضعفه ولا يعمل به مطلقاً لا فى الفضائل ولا فى غيرها .

وهذا القسم لا خلاف بين العلماء فى عدم العمل به مطلقاً .

٢- بيان أن وجهة نظر القائلين بمنع جواز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً تتركز فى الأمور الآتية :

أ- إن الحديث الضعيف يفيد الظن المرجوح عند العلماء ، وقد ذمه الله عز وجل فى كتابه العزيز فقال :

﴿ إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنْ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ (١) .

وذمه الرسول ﷺ بقوله : " ***إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث*** " (٢) .

ب - أن القائلين بالجواز لا دليل لهم من الكتاب والسنة ، وما اعتمدوا عليه من عبارات بعض العلماء لا تتفق فى سوق البحث والنزاع مع ما فى بعضها من تعارض .

جـ - بيان أن الأحاديث الصحيحة والحسنة كثيرة جداً تغنى المسلم عن العمل بالأحاديث الضعيفة وتنجيه من الوقوع فى الكذب على رسول الله ﷺ .

٣- بيان أن وجهة نظر القائلين بجواز العمل بالحديث مطلقاً غير الموضوع تعتمد على الأمور الآتية :

١- سورة يونس آية ٣٦ .

٢- سبق تخريجه صـ من هذا البحث .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أ - أن يكون ضعف الحديث غير شديد ، فإن شديد الضعف لا يعمل به عند العلماء كأنه يكون سبب ضعفه فسق الراوى أو كذبه .

ب - أنه لا يوجد فى الباب غير الحديث الضعيف ، فإنه إذا وجد الحديث الصحيح والحسن فإنه حينئذ لا يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً .

جـ - أن يكون الحديث الضعيف محتملاً للإصابة سالماً من المعارضة .

ء - يقدم عندهم الحديث الضعيف على الرأى والقياس .

٤- بيان أن وجهة نظر القائلين بجواز العمل بالحديث الضعيف غير الموضوع فى فضائل الأعمال ونحوها دون الأحكام : أن الحديث الضعيف إن كان صحيحاً فى نفس الأمر فقد أعطى حقه من العمل به ، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للغير .

٥- تصريح شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - بأن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - كان لا يحتج بالحديث الضعيف ، وأن من نقل عنه ذلك فقد غلط عليه ، وحمل احتجاجه بذلك على الحديث الحسن .

٦- بيان أن الشروط التى اشترطها القائلون بجواز العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال صعبة التطبيق كما سبق تقرير ذلك .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٧- لعل القول بعدم العمل بالحديث الضعيف مطلقاً لا في الفضائل والأحكام ولا في غيرها هو أعدل الأقوال وأسلمها كما سبق بيانه .

٨- ضرورة البحث في الأحاديث الضعيفة وتخريجها من قبل المختصين من العلماء والباحثين لإعلام الناس بها للحذر من الوقوع فيها .

٩- بيان أن الأحاديث الموضوعة لا يعمل بها مطلقاً ، ولا يقوى بعضها بعض ولا يرتقي إلى الحسن لغيره كما يرتقي الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه لثبوت كذبها على رسول الله ﷺ فهو أشر أنواع الحديث الضعيف .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

- الأجوبة الفاصلة للأسئلة العشرة الكاملة للإمام محمد عبد الحى اللكنوى بتحقيق الشيخ / عبد الفتاح أبى غدة . نشر المطبوعات الإسلامية بحلب سنة ١٣٨٤هـ .
- أحكام القرآن لأبى بكر محمد بن عبد الله بن العربى المالكى ، تحقيق / على محمد البجاوى ، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار ﷺ ، تأليف الإمام يحيى بن شرف النووى وعليه شرح وجيز مختصر من شرح العلامة ابن علان ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- أصول الحديث - علومه ومصطلحه للأستاذ الدكتور / محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- الأعلام لخير الدين الزركلى ، دار العلم للملايين - بيروت .
- إنباء الغمر بأبناء العمر للحافظ ابن حجر العسقلانى - دار المعرفة العثمانية بحيدر اباد الدكن - الهند - الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ .
- الباحث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير تأليف / أحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- البداية والنهاية للحافظ ابن كثير .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشيخ / محمد بن على الشوكانى ، الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ ، دار السعادة - القاهرة .
- بصائر ذوى التمييز فى لطايف الكتاب العزيز لمجد الدين الفيروزأبادى ، تحقيق محمد على النجار ، نشر : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر سنة ١٩٦٧م .
- تاريخ بغداد للخطيب أحمد بن على البغدادى - تصوير المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- تذكرة الحفاظ للإمام الذهبى ، الطبعة السابعة - الهند ١٣٨٨هـ .
- تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير ، دار الفكر .
- تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربى .
- التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد لأبى عمر بن عبد البر تحقيق مصطفى العلوى ومحمد البكرى - مطبعة فضالة المحمدية - المغرب .
- تيسير مصطلح الحديث للأستاذ الدكتور / محمود الطحان ، الطبعة الأولى .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلانى - دار الفكر العربى ، الرياض سنة ١٣٩٦هـ .
- توجيه النظر إلى أصول الأثر للإمام طاهر الجزائرى ، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب .
- الجامع الصحيح المسمى (صحيح مسلم) للإمام أبى الحسن مسلم بن الحجاج القشيرى ، دار الباز عباس أحمد الباز .
- جواهر الأصول فى علم حديث الرسول ﷺ للإمام محمد بن محمد الفارسى ، شرح ألفاظه وخرج أحاديثه وترجم لأعلامه وعلق عليه الشيخ / صلاح محمد محمد عويضه ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- الجواهر المضيئة فى طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد القرشى تحقيق / عبد الفتاح الحلو - مطبعة عيسى البابى الحلبى - مصر سنة ١٣٩٨هـ .
- حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة للإمام جلال الدين السيوطى تحقيق / محمد أبى الفضل إبراهيم - الطبعة الأولى - دار إحياء الكتب العربية سنة ١٣٨٧ هـ .
- حياة الألبانى وأثاره وثناء العلماء عليه للشيخ / محمد بن إبراهيم الشيبانى - الدار السلفية - الكويت .
- خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر - لمحمد أمين محمد فضل الله المحبى - مكتبة خياط - بيروت .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الخلاصة فى أصول الحديث للحسين بن عبد الله الطيبى تحقيق / صبحى السامرائى - مطبعة الإرشاد - بغداد سنة ١٣٩١هـ .
- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر العسقلانى تحقيق / محمد محمد سيد جاد المولى - دار الكتب الحديثة .
- الرسالة المستطرقة للكتانى ، دار الكتب العلمية .
- سنن أبى داود لأبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى تعليق الشيخ / عزت عبيد الدعاس ، الطبعة الأولى ، نشر / محمد على السيد - حمص سنة ١٣٨٨هـ .
- السنن الكبرى لأبى بكر أحمد بن الحسين البيهقى - الطبعة الأولى ، مطبعة المعارف النظامية - حيدر أباد - الهند - سنة ١٣٤٤هـ .
- سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبى ، تحقيق أكرم البوشى ، إشراف شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب للمؤرخ الفقيه الأديب أبى الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلى ، المكتب التجارى - بيروت .
- شرح فتح القدير لمؤلفه / كمال الدين بن الهمام الحنفى - الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى - مصر سنة ١٣٨٩هـ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهرى تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين - بيروت .
- صحيح البخارى للإمام محمد بن إسماعيل البخارى ، دار الباز عباس أحمد الباز .
- ضعيف الجامع الصغير وزيادته للإمام السيوطى تحقيق الشيخ العلامة / محمد ناصر الدين الألبانى - الطبعة الثانية المكتب الإسلامى سنة ١٣٩٩هـ .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لمحمد بن عبد الرحمن السخاوى ، دار مكتبة الحياة .
- الطبقات الكبرى لابن سعد - دار صابر - بيروت سنة ١٣٨٠هـ .
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكى تحقيق الدكتور / عبد الفتاح محمد الحلو ، والدكتور محمود محمد الطناحى ، عيسى الحلبى القاهرة ١٣٨٣هـ .
- العبر فى خبر من غبر للحافظ الذهبى حققه وضبطه أبو هاجر محمد السعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- علوم الحديث لابن الصلاح الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى تحقيق وشرح الأستاذ الدكتور / نور الدين عتر ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر - دمشق .
- عيون الأثر فى فنون المغازى والشمائل والسير لابن سيد الناس - دار الجيل ، الطبقة الثانية ١٩٧٤م .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- فتح البارى شرح صحيح البخارى للحافظ ابن حجر العسقلانى ، دار المعرفة - بيروت .
- فتح المغيث لشرح ألفية الحديث للعراقى تأليف الإمام أبى عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوى تحقيق الشيخ / على حسين على ، الناشر : دار الإمام الطبرى .
- الفصل فى الملل والأهواء والنحل للإمام ابن حزم - مطبعة محمد على صبيح - القاهرة .
- قاعدة جليلة فى التوسل والوسيلة للإمام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، دراسة وتحقيق / ربيع بن هادى المدخلى - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ، مكتبة لينة للنشر والتوزيع .
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لمحمد جمال الدين القاسمى تحقيق وتعليق / محمد بهجة البيطار ، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى وشركاه .
- القول البديع فى الصلاة على الحبيب الشفيع للإمام شمس الدين السخاوى - دار الكتب العلمية - بيروت .
- الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى ، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة لصاحبها / محمد سلطان النمنكانى ص . ب ٥٧ .
- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للشيخ / نجم الدين الغزى حققه وضبط نصه الدكتور / جبرائيل سليمان حبور ، الناشر محمد أمين دمج وشركاه ، بيروت .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- لسان العرب للإمام أبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، الناشر " دار صادر للطباعة والنشر - بيروت ١٣٧٥هـ .
- مباحث فى علوم القرآن للشيخ / مناع القطان ، مؤسسة الرسالة .
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - جمع وترتيب الشيخ / عبد الرحمن بن محمد الحنبلى - طبع بأمر خادم الحرمين الشريفين - إشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين .
- المسند للإمام أحمد بن حنبل الشيبانى - دار الفكر العربى .
- معجم البلدان أبى عبد الله ياقوت الحموى - دار صادر - بيروت .
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربى - بيروت .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زاده - طبع فى حيدر آباد ١٣٢٩هـ .
- مقاصد الحديث فى القديم والحديث للأستاذ الدكتور / مصطفى أمين إبراهيم النازى ، مطبعة دار التأليف ٨ شارع يعقوب بالمالية بمصر .
- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة تأليف / جمال الدين أبى المحاسن يوسف الأتابكى - المؤسسة المصرية العامة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الوافى بالوفيات تأليف صلاح الدين خليل أيبك الصفدى الطبعة الثانية ، دار فرانز شتايز بفسيادن ١٣٩٤هـ .
- الوسيط فى علوم ومصطلح الحديث للأستاذ الدكتور / محمد محمد أبو شهبة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، عالم المعرفة ، المملكة العربية السعودية ص.ب ٥٧٦ .
- وفيات الأعيان وأبناء الزمان لأبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد خلكان تحقيق الدكتور / إحسان عباس - دار صادر - بيروت .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهرس الموضوعات

المقدمة أسباب اختيار الموضوع - ومنهج البحث فيه وخطة البحث .	٦٨٥
التمهيد .	٦٩١
تعريف الحديث الضعيف فى اللغة والاصطلاح .	٦٩٢
لمحة موجزة فى بيان أقسام الحديث الضعيف	٦٩٨
أقوال العلماء فى العمل بالحديث الضعيف عرض ونقد وترجيح - وفيه مباحث	٧٠٠
المبحث الأول : بيان أقوال العلماء فى عدم العمل بالحديث الضعيف مطلقاً .	٧٠٢
المبحث الثانى : بيان أقوال العلماء فى جـــواز العمل بالحديث مطلقاً .	٧١٤
المبحث الثالث : بيان أقوال العلماء فى جـــواز العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمـــال دون الأحكام .	٧١٩
المبحث الرابع : المناقشة والترجيح .	٧٣٤
الخاتمة : وتتضمن أهم النتائج التى توصل إليها البحث .	٧٣٨
فهرس المصادر والمراجع .	٧٤٢
فهرس الموضوعات .	٧٥٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner